



نخيل نيوز | متابعة

أعلنت وزارة الكهرباء، اليوم الأحد، عزمها فرض غرامة مالية تصل إلى خمسة ملايين دينار على أصحاب المولدات المخالفين والمتجاوزين على الشبكة الوطنية، في إطار جهودها للحد من التجاوزات وتنظيم الاستهلاك.

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة أحمد موسى العبادي، إن الوزارة وجهت دوائرها المختصة في قطاعات الإنتاج والنقل والتوزيع إلى مراجعة كميات الطاقة المنتجة والمجهزة والمباعة، بهدف الوصول إلى صورة دقيقة عن حجم الاستهلاك الحقيقي في جميع المناطق.

وبيّن العبادي، أن دوائر التوزيع ومراكز السيطرة باشرت بإعداد قاعدة بيانات شاملة تضم مختلف فئات المشتركين، بما يسهم في تحسين التخطيط وإدارة الأحمال بصورة أكثر كفاءة وشفافية.

وأضاف أن الوزارة كثفت أعمالها الميدانية في نصب المقاييس الكهربائية، وتنظيم الأحمال، ورفع التجاوزات، إلى جانب السيطرة على الأحمال العالية، للحد من الهدر وتخفيف الضغط على المنظومة، مع مراعاة العدالة في توزيع الطاقة بين المحافظات.

وأشار إلى استمرار معالجة المشكلات الفنية المتراكمة والاتفاقات السابقة، فضلاً عن المضي في توقيع عقود جديدة تهدف إلى زيادة الإنتاج، وتعزيز موثوقية شبكات النقل، وتأهيل شبكات التوزيع الرئيسية والفرعية.